الأهرام

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٧ يوليو ٢٠٠٢

بروتوكول ميشاكوس
التدخل الأمريكى فى جنوب السودان

■■ بعد خمسة أسابيع من المفاوضات بين وفدى الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، أعلن الوفدان المفاوضان فى اللحظات الأخيرة عن توصلهما الى اتفاق مبدئى حول قضيتين أساسيتين فى النزاع بينهما، وهما علاقة الدين بالدولة وحق تقرير المصير ورغم أن ما تم الإعلان عنه هو مجرد بروتوكول اى إطار عام لاتفاق، وأن هناك قضايا جوهرية أخرى مثل تعيين حدود الجنوب واقتسام السلطة والثروة وترتيبات الفترة الانتقالية لم يتم الاتفاق بشأنها بعد، فإن هذا البروتوكول أحدث اختراقا نفسيا ومعنويا هائلا فى اتجاه الوصول الى حل لإيقاف الحرب الأهلية فى الجنوب ومثل بداية لطريق طويل سيكون الطرفان مجبرين على السير فيه- كل منهما لأسبابه الخاصة- ولن يكون لديهما على الأغلب القدرة على التراجع لأسباب عديدة لا يتسع لها هذا السياق.

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا أمكن الوصول الى هذا الاتفاق الآن

رغم أن هذه الجولة من المفاوضات جرت تحت نفس مظلة " الإيجاد "التى جرت من خلالها ثماني جولات من قبل وباءت جميعها بالفشل؟ ولماذا قدم كل من الطرفين الآن تنازلات- لم تتضح أبعادها - بعد- للوصول الى هذا الاتفاق .الم يكن من الأجدى توفير كل هذه السنوات من الشقاء والدم النازف وإهدار الموارد ولماذا كان هذا الاقتتال المميت على حساب حاضر الشعب السودانى ومستقبله لحساب اجندات سياسية لقوى شمالية أو جنوبية تعبر فى جانب منها عن بعض المطالب الأصيلة والحقوق المشروعة وتعبر فى جوانب أخرى عن مصالح سلطوية أو أيديولوجية أو تقاتل بالنيابة عن آخرين من خارج السودان فكل القوى السياسية السودانية على اختلاف ألوانها وتوجهاتها تعرف عن يقين أن الصراع فى الجنوب لا يمكن حله عسكريا ورغم الإقرار بهذا الاقتناع فإن طرفى الحرب أصبحا عاجزين عن الوصول لاتفاق نتيجة لتداخل هذه الأجندات السياسية وتعقدها إذ أنها تحمل فى طياتها كل مشاكل السودان ونزاعاته الناجمة عن تعدده العرقى والثقافى والدينى والجهوى وما أضيف الى ذلك من تشرذم القوى السياسية الشمالية وعدم قدرتها على تكوين تكتل أساسى للقوة يستطيع أن يجمع من حوله وفاقا وطنيا واضح المعالم .وإذا كان الأمر كذلك فكيف تسنى لعجلة الحل أن تدور فى ميشاكوس؟

الإجابة تكمن فى الدور الأمريكى الجديد الذى بدأ فى التبلور مع مجئ الإدارة الجمهورية لجورج بوش الإبن حيث شهدت السياسة الأمريكية تجاه السودان انعطافة كاملة وتحولت الى سياسة تدخلية اعلنت من البداية أن هدفها هو العمل على إنهاء الحرب الأهلية فى جنوب السودان وعلى هذا الأساس جاء قرار الإدارة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١، وقبل أحداث سبتمبر الشهيرة بخمسة أيام بتعيين السيناتور السابق دانفورث كمبعوث رئاسى لمحاولة إنهاء الحرب الأهلية فى السودان.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن إدارة الرئيس بوش تستند فى قاعدتها الى اليمين المسيحى المحافظ ولوبى شركات البترول نجد أنها وقعت تحت طائلة مطالب تبدو متعارضة فاليمين المسيحى والمنظمات الاغاثية والكنسية وغيرها تطالب بالمواجهة مع نظام الانقاذ على أساس أنه ينتهك حقوق الإنسان ويضطهد الجنوبيين ويسمح بإنتشار ممارسات واسعة للإسترقاق اما شركات البترول فتطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول السودانى خاصة أن الشركات الأمريكية كانت هى البادئة فى استكشاف حقول النفط السودانية ثم تحولت عملية استخراج هذا النفط وتوزيعه بعد العقوبات الأمريكية على الخرطوم الى كونسورتيوم من شركات كندية وصينية وماليزية وتزداد أهمية هذا الأمر مع انتشار الأنباء عن تزايد الاستكشافات الجديدة وبالتالى تزايد الاحتياطى المتوقع للنفط السودانى ولذلك جاء قرار تعيين السيناتور دانفورث- وهو قسيس- كمبعوث رئاسى لطمأنة اليمين المسيحى بأن مطالبهم ستكون فى رأس أولويات المبعوث الرئاسى وطمأنه لوبى شركات البترول فى الوقت نفسه، إذ أن دانفورث يحظى بنفوذ كبير داخل اليمين المحافظ وكان مرشحا لأحد المواقع الوزارية فى إدارة بوش، وإرساله كمبعوث رئاسى يعنى أن واشنطن قد قررت إطلاق سياسة جديدة تقوم على التدخل المباشر وتسعى للضغط على الخرطوم من خلال الحوار والتفاوض وهو الأمر الذى سيفسح مجالا بكل تأكيد لعودة شركات البترول الى السودان بشكل أو بآخر.

وقد نجح دانفورث فى إقرار اتفاقلوقف إطلاق النار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى منطقة جبال النوبة وقام بجولة واسعة التقى خلالها بكل الأطراف المهتمة بقضية الجنوب سواء الداخلية أو الإقليمية او الدولية، واثارت مهمته اهتماما واسعا لدى القوى السياسية السودانية، إدراكا منها لما تملكه واشنطن من قدرة على التأثير فى مجريات الأمور فى السودان خاصة بعد وقوع أحداث سبتمبر وتزايد الاتجاه الأمريكى نحو الأخذ بسياسات تدخلية فى أقاليم مختلفة من العالم تحت مسمى محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى حدوث تغيرات داخلية مهمة فى السودان بعد انشقاق جناح الدكتور حسن الترابى وخروجه من حكومة الإنقاذ فأصبح تحسين العلاقات مع واشنطن واحدا من أهم اهداف السياسة الخارجية إن لم يكن اهمها على الإطلاق فأظهرت الخرطوم إصرارا واضحا يصل إلى حد «التلهف» على تحقيق هذا الهدف وأبدت مرونه فائقة فى الاستجابة للمطالب الأمريكية فنظام الإنقاذ يدرك أن علاقاته مع واشنطن تمثل الضمانة الأهم والمدخل الرئيسى لحل معظم مشاكله الداخلية والخارجية والأهم من ذلك الحفاظ على استقرار النظام واستمراريته.

وعلى الناحية الأخرى فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق تدرك أيضا أن عدم استجابتها للأجندة الأمريكية سوف يعرض المكاسب التى حققتها حتى الآن للخطر بل قد ينتهى الأمر إلى تهميش الحركة وإضعافها فواشنطن بإمكانها إيقاف أى دعم أو مساندة لها ويمكنها ايضا الضغط على الحركة من خلال الدول الإقليمية التى تدعمها وتستضيفها مثل كينيا وأوغندا وفى احيان أخرى اثيوبيا إضافة إلى أن اللوبى المساند لجون قرنق وحركته فى الولايات المتحدة وفى الغرب بشكل عام قد بدأ يدخل فى حالة من المراجعة لبعض مقولاته خاصة بعد الكشف عن بعض المبالغات الواسعة التى وصلت فى بعض الأحيان إلى الكذب المتعمد والتى صاحبت الحملات الإعلامية فى الغرب حول الاضطهاد الدينى وعودة الرق فى بعض مناطق السودان.

وفي نهاية الفترة الأولى لمهمته فى مايو الماضي قدم دانفورث تقريره الذى يمكن القول أنه يمثل نقطة الارتكاز الأساسية للسياسة الأمريكية الحالية تجاه مشكلة الجنوب وتتمثل النقاط الأساسية فى هذا التقرير فيما يلى:-

١ - أن تقسيم السودان حل غير واقعى لمشكلة الحرب ومن ثم لا يؤيد التقرير حق تقرير المصير، بل يدعو إلى إعطاء الضمانات الكافية للجنوبيين لممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية فى إطار السودان الواحد وأن تكون هذه الضمانات فى إطار دولى.

٢ - إيجاد معادلة لتقسيم عائدات البترول بين الشمال والجنوب ليكون أداة للسلام والتنمية بدلا من اتخاذه ذريعة للحرب.

وأكد دانفورث عدم الحاجة إلى مبادرة جديدة اكتفاء بما هو قائم على أن تستند قاعدة الحل على مبادرة الإيجاد مع دمجها مع المبادرة المشتركة(المصرية- الليبية)التى كان يفترض أن تمثلها مصر فى المفاوضات إلا أن التطورات التالية اشارت إلى وجود اتجاه مسبق إلى تجاهل المبادرة المشتركة والاكتفاء بمظلة الإيجاد مع إقصاء الدور المصرى بشكل واضح فى الوقت الذى شهدت فيه المفاوضات حضورا قويا للأطراف الأوروبية بجوار الدور الأمريكى الذى هيمن على أجواء المفاوضات وحدد مسارها وأسفر فى النهاية عن الإعلان عن بروتوكول ميشاكوس، الذى يحدث الهدف الأمريكى المتمثل فى انهاء الحرب من أجل اتاحة الفرصة للشركات الأمريكية للعودة إلى حقول النفط السودانية، مع إعطاء ضمانات للحقوق التى يطلب بها الجنوب الدينية والاقتصادية، استجابة لضغوط اليمين الدينى والمحافظ ورغم أن حق تقرير المصير يحمل فى طياته خطر الانفصال مستقبلا، ولو على المستوى النظرى إلا أن الشاهد أن ذلك لايعنى الولايات المتحدة فى المرحلة الحالية.

وبعد توقيع الاتفاق الذى نقول أنه يمثل بلا شك فاتحة لمرحلة جديدة فى تاريخ السودان، تبقى فى الجولة المقبلة المهمة الأكثر صعوبة وهى الوصول إلى اتفاق حول باقى القضايا الرئيسية فضلا عن التفاصيل وهى مهمة ليست باليسيرة على الإطلاق وتحتاج أيضا إلى الأخذ فى الاعتبار الأدوار والمصالح العربية والإقليمية وبخاصة مصر فلا أحد يجادل فى أن أهل السودان ادرى بشعابهم إلا أن مشكلة السودان لا تدور فى فراغ وليس من المنطق الأخذ فى الاعتبار بالمصالح الدولية للأطراف ذات الصلة والاعتراف بها فى الوقت يتم فيه القفز على طرف أصيل هو مصر، له علاقة تاريخية وتربطه بالسودان مصالح مشتركة لا يمكن تجاهلها.

هانى رسلان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية